اظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير الى الثلاثة قوله
اما ان تصلح الخ اما هو تفصيل وان تصلح في تاويل مصدر
خبر ان على تقدير مضاف اى ذات صلوح او تاويل المصدر
باسم الفاعل اى صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا
احسن من تقدير مضاف قبل اسما ان اى حال الكلمة لانه
المناسب للمقام اذ الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم
حالها ولانه في وقت الحاجة لاقبلها ولان التقدير قبل اسما
ان يحتاج معه الى صحة قوله الثالث الحرف الى تقدير اى اذا
الثالث الحرف او الثالث حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه
لان حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه وفرق السيد
بين صريح المصدر وان والفعل حيث قال من رجع الى المعنى
يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل بخلاف
الثاني قال شيخنا السيد ويؤيد صحة عسى زيد ان يقوم دون
عسى زيد قياما وسياتي لهذا مزيد بيان في اخر الموصول قوله
او بطرف ليس المراد الطرف الدائر الصادق بان تكون الكلمة
مسندة وبان تكون مسندا اليها بل الطرف المعين وهو ان تكون
الكلمة مسندة بقرينة قوله والثالث الفعل قوله الاول
الاسم اورد عليه ان من الاسماء ما لا يقبله اصلا كالضمائر وفي
التي لا تتصرف وما لا يقع الا مسندا كاسماء الافعال وما لا يقع
الا مسندا اليه كالضمائر المتصلة واجيب بان الكلام باعتبار
الغالب افاده في الاشباه قوله على هذا اى انحصار الكلمة
في الثلاثة قوله الامر لا يعتد بخلافه هو ابو جعفر بن
صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق انه

من

من افراد الاسم قوله الى كيفية تالون الاضافة للبيان اى
كيفية وحالة هي تالون وقوله بانه في موضع الحال من التالون
والباء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق اسم الملزوم
على اللازم ووجه الارشاد انه ذكر في التعريف الافادة المستلزمة
للتركيب فعلم ان التالون يكون بالضم والافادة وقوله على وجه
حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على
الاخرى وقوله الفائدة المذكورة اى التي يحسن السكوت عليها
قوله واقل ما يكون منه ذلك اى التالون وظاهره ان الكلام
يتركب من اكثر من اسمين او اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام
وفصله في مغني اللبيب مع الاشارة الى رد ما رد عليه قول ابن
الحاجب لانه لا يتاتى الا من اسمين او اسم وفعل وبموافقة قول
الرضي وكان على المصنف ان يقول كلمتين
او اكثر اه لكن قال السيد قيل الاسناد نسبة فلا يتوهم الا
بين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او على حكمهما
في قبول اسنادهما او الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين
اه وقال في محل اخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق
بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما
وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن
حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم قوله اسمان اى
حقيقة كما مثل به او حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر
في الرضي كالعدم لانه لا يبرز في تثنية ولا في جمع فلا يقال
زيد قائم تلاثة اسما لا اسمان فقط قوله نعوذ ان يرد اعترض
بان الاولى نعوذ الحمد لان التنوين حرف معان ورد بمنع

Copyright © King Saud University